الملتقى وطني : المالية الإسلامية والاقتصاد التضامني
- شراكة من أجل تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية، الواقع والتحديات-
يوم 30 سبتمبر2025
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قسنطينة 2- عبد الحميد مهري

عنوان المداخلة:

الصيغ التمويلية الإسلامية ودورها في دعم الاقتصاد التضامني: من الواقع الممارس إلى التحديات التنموية.

Islamic financing formulas and their role in supporting the solidarity economy: from the practiced reality to developmental challenges.

محور المداخلة: المحور الرابع: التحديات والفرص في تعزيز الشراكة بين المالية الإسلامية والاقتصاد التضامني

فؤاد بن الذيب جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية (قسنطينة) fouadbendib34@gmail.com
عبد الناصر براني جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية (قسنطينة) nacer_b23@yahoo.fr

ملخص

يشهد العالم اليوم تحوّلا في مقاربات التنمية، حيث يزداد الاهتمام بالاقتصاد التضامني كآلية لتحقيق العدالة الاجتماعية ومحاربة الإقصاء والفقر، في هذا السياق تبرز الصيغ التمويلية الإسلامية كبديل أخلاقي وفعّال يسعى لتحقيق أهداف مماثلة من خلال أدوات تمويلية تقوم على القيم الإسلامية، ويهدف هذا البحث إلى دراسة دور الصيغ التمويلية الإسلامية في دعم الاقتصاد التضامني، باعتبارهما نموذجين يسعيان لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، ويسعى إلى تحليل واقع استخدام أدوات التمويل الإسلامي في تمويل المشاريع ذات الطابع التضامني، مع الوقوف على التحديات التي تعيق هذا التكامل كما يقترح البحث رؤى عملية لتعزيز الشراكة بين الجانبين، من خلال تطوير آليات تمويلية ملائمة وتفعيل الإطار المؤسسي والتشريعي الداعم لهذه الشراكة التنموية، ومن هنا تبرز أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على نقاط الالتقاء بين المالية الإسلامية والاقتصاد التضامني، واستكشاف إمكانات التكامل بين هذين النموذجين خاصة في ظل التحديات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، الاقتصاد التضامني، التنمية المستدامة، الشراكة.

Abstract

The world today is witnessing a transformation in development approaches, with increasing attention on the solidarity economy as a mechanism for achieving social justice and combating exclusion and poverty. In this context, Islamic financing models emerge as an ethical and effective alternative that seeks to achieve similar goals through financial tools based on Islamic values. This research aims to study the role of Islamic financing models in supporting the solidarity economy, considering both as models striving for social justice and sustainable development. It seeks to analyze the reality of using Islamic financing tools in funding projects of a solidarity nature, while addressing the challenges that hinder this integration. The research also proposes practical visions to enhance partnership between the two sectors, through the development of appropriate financing mechanisms and the activation of the institutional and legislative framework that supports this developmental partnership. Hence, the importance of this research lies in highlighting the points of convergence between Islamic finance and the solidarity economy, and exploring the potential for integration between these two models, especially in light of the current social and economic challenges.

Keywords: Islamic finance, solidarity economy, sustainable development, partnership.

مقدمة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة سلسلة من التحولات العميقة والمتسارعة، سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي، تسببت فيها عوامل معقدة مثل العولمة، والأزمات المالية المتكررة، والتحولات التكنولوجية، والتغيرات المناخية، وقد أسهمت هذه التغيرات في تفاقم التفاوتات الاجتماعية والمجالية، وأفرزت أنماطا من الإقصاء والتهميش الاقتصادي، خاصة في صفوف الفئات الضعيفة والهشة، أمام هذا الواقع، أصبح من الضروري التفكير في بدائل جديدة للمنظومة التمويلية السائدة، بدائل تتسم بالعدالة، والاستدامة، والقدرة على إدماج الإنسان في قلب العملية الاقتصادية، لا مجرد رقم ضمن مؤشرات النمو.

في هذا الإطار، تتجه الأنظار نحو الصيغ التمويلية الإسلامية باعتبارها منظومة مالية قائمة على مبادئ أخلاقية وإنسانية راسخة، من أبرزها تحريم الربا والغرر، واعتماد مبدأ تقاسم المخاطر، وتشجيع الاستثمار الحقيقي المرتبط بالاقتصاد الإنتاجي، فضلا عن قيم العدل والشفافية والمسؤولية الاجتماعية، ولا تقتصر المالية الإسلامية على كونها بديلا تقنيا للأنظمة المالية التقليدية، بل تمثل تصورا شموليا للعمل الاقتصادي يعلي من شأن الإنسان، ويحترم خصوصياته الثقافية والدينية، ويضع التنمية في خدمة الكرامة الإنسانية.

من ناحية أخرى، يشكل الاقتصاد التضامني أحد أهم النماذج الاقتصادية البديلة التي ظهرت استجابة لفشل السوق في تحقيق التوازن الاجتماعي والعدالة الاقتصادية، يقوم هذا النموذج على مبادئ التشارك، والتعاون، والعدالة الاجتماعية، ويهدف إلى محاربة الفقر، ودعم الإدماج الاقتصادي للفئات المهمشة، وتعزيز روح المسؤولية الجماعية، ومن خلال مقاربته الإنسانية للتنمية، يسعى الاقتصاد التضامني إلى بناء أنشطة اقتصادية تُقدّر القيم الاجتماعية والثقافية، وتمنح الأولوية للأثر الاجتماعي على الربح المادي.

إن التقاطع بين المالية الإسلامية والاقتصاد التضامني ليس مجرد توافق نظري في المبادئ، بل يمكن أن يشكل أرضية خصبة لتأسيس منظومة تمويلية بديلة، تنسجم مع تطلعات المجتمعات نحو العدالة والاستدامة، وتستجيب لحاجيات الفئات التي ظلت لعقود على هامش التنمية، غير أن تفعيل هذا التكامل يطرح عدة تساؤلات حول مدى جاهزية الإطار المؤسسي والتشريعي، وواقع الممارسات المالية الإسلامية، والتحديات التنموية التي تقف عائقا أمام تحقيق هذا الاندماج المأمول.

بناء على ما سبق، يسعى هذا البحث إلى دراسة الصيغ التمويلية الإسلامية من حيث قدرتها على دعم الاقتصاد التضامني، عبر رصد واقعها في الممارسة، وتحليل الإمكانات التي تتيحها، دون إغفال التحديات التي تواجه هذا التوجه، سواء على مستوى السياسات العمومية، أو البنيات المؤسسية، أو المتغيرات الاجتماعية والثقافية.

إشكالية البحث: رغم التقارب المفاهيمي والقيمي بين المالية الإسلامية والاقتصاد التضامني، إلا أن تفعيل الشراكة بينهما لا يزال يواجه عدة تحديات على المستوى التشريعي، والمؤسسي، والتطبيقي، من هنا نطرح تساؤلا محوريا:

إلى أي مدى تسهم الصيغ التمويلية الإسلامية في دعم الاقتصاد التضامني وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ✓ ما هي القيم والمبادئ المشتركة بين المالية الإسلامية والاقتصاد التضامني؟
- ✓ ما مدى ملاءمة الصيغ التمويلية الإسلامية لتمويل مشاريع الاقتصاد التضامني؟
- ✓ ما هي النماذج والتجارب المعاصرة في استخدام التمويل الإسلامي لخدمة الاقتصاد التضامني؟
- ✓ ما هي أبرز التحديات القانونية، والمؤسسية والعملية التي تواجه هذا التكامل؟
- ✓ ما السبل الكفيلة بتعزيز الشراكة بين المالية الإسلامية والاقتصاد التضامني لتحقيق التنمية المستدامة؟

منهجية البحث

من أجل إعداد هذه الدراسة المتعلقة بالصيغ التمويلية الإسلامية ودورها في دعم الاقتصاد التضامني نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف الصيغ التمويلية الإسلامية ومبادئ الاقتصاد التضامني، وتحليل مدى تقاطعها في الواقع العملي، مع الوقوف على أهم التحديات التي تعيق تحقيق التكامل بينهما، كما نستأنس بالمنهج المقارن عند عرض تجارب تطبيقية من دول أو مؤسسات مختلفة، إضافة إلى المنهج الاستقرائي لاستنباط مقترحات عملية من الوقائع المدروسة، ويرتكز البحث على مراجعة الأدبيات الفقهية والاقتصادية، وتحليل الدراسات الميدانية والتقارير الصادرة عن مؤسسات مالية وتضامنية، بهدف الوصول إلى نتائج موضوعية وتوصيات عملية.

أهداف البحث:

- ✓ التعريف بالصيغ التمويلية الإسلامية وبيان أسسها الفقهية والاقتصادية ذات الصلة بالعدالة الاجتماعية والتنمية.
- ✓ تسليط الضوء على مفاهيم ومبادئ الاقتصاد التضامني وأهدافه التنموية والاجتماعية.
- ✓ دراسة مدى مساهمة أدوات التمويل الإسلامي في خدمة المشاريع التضامنية والتنمية الاجتماعية، من خلال نماذج وتطبيقات واقعية.
- ✓ تحليل نقاط الالتقاء والتكامل بين المالية الإسلامية والاقتصاد التضامني، من حيث القيم والأدوات والوظائف.
- ✓ تشخيص أبرز التحديات التي تحول دون تفعيل الشراكة بين الصيغ التمويلية الإسلامية ومجالات الاقتصاد التضامني.
- ✓ اقتراح حلول وتوصيات عملية لتعزيز هذا التكامل وتفعيل دور المالية الإسلامية في تحقيق تنمية عادلة ومستدامة.

ولمعالجة هذه الإشكالية نتطرق للمحاور الآتية:

- المحور الأول: الصيغ التمويلية الإسلامية ومبادئ الاقتصاد التضامني – تقاطعات نظرية
- المحور الثاني: تجليات الصيغ التمويلية الإسلامية في دعم الاقتصاد التضامني – الواقع الممارس
- المحور الثالث: التحديات التي تواجه تفعيل الشراكة بين المالية الإسلامية والاقتصاد التضامني ورؤى لتعزيز هذه الشراكة في المستقبل.

المحور الأول: الصيغ التمويلية الإسلامية ومبادئ الاقتصاد التضامني – تقاطعات نظرية

1–الصيغ التمويلية الرئيسية في المالية الإسلامية:

تقوم الصيغ التمويلية في المالية الإسلامية على مجموعة من العقود الشرعية التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والامتثال الأخلاقي والشرعي، وتتميّز هذه الصيغ بكونها تقوم على تمويل الأنشطة الاقتصادية الحقيقية، وتحقيق العدالة في توزيع الأرباح المخاطر، بعيدا عن الربا والغرر والمضاربات الوهمية، وقد تنوعت هذه الصيغ لتلبي حاجيات الأفراد والمؤسسات في مختلف المجالات، ومن أبرزها[1]:

1–1المرابحة

تبيع المؤسسة إلى عميلها (الآمر بالشراء) سلعة بزيادة محددة على ثمنها أو تكلفتها بعد تحديد تلك الزيادة (ربح المرابحة) في الوعد، وتسمى المرابحة المصرفية لتمييزها عن المرابحة العادية، وتقترن المرابحة المصرفية بتأجيل الثمن، مع أن هذا التأجيل ليس من لوازمها، فهناك مرابحة حالة أيضا، وحينئذ يقتصر البائع على الربح الأصلي دون مقابل الأجل، ونجد أن هذه الصيغة التمويلية مناسبة لتمويل شراء السيارات والمشتريات العقارية والآلات بجعلها تتوافق مع الشريعة، دون ربط بالفائدة الثابتة.

1–2المشاركة

هي علاقة بين طرفين أو أكثر يساهمون برأس المال في الأعمال التجارية، ويقسمون صافي الربح والخسارة بالتناسبية، وهو يتماشى بشكل وثيق مع مفهوم رأس المال الاستثماري، فيحق لجميع مقدمي رأس المال المشاركة في الإدارة، ولكن ليس مطلوبا منهم القيام بذلك، ويتم توزيع الربح بين الشركاء بنسب متفق عليها مسبقا، بينما يتحمل كل شريك الخسارة بما يتناسب تماما مع رأس مال كل منهم.

1-3المضاربة

عبارة عن شراكة رأس مال وعمل: يقدم أحدهما المال والآخر الإدارة، ويتم تقاسم الأرباح حسب نسبة متفق عليها، بينما الخسارة تقع على رأس المال ما لم يثبت تقصير المضارب، وتُستخدم هذه الصيغة في الاستثمار القصير الأجل أو المحافظ المالية الاستثمارية.

1-4الإجارة

تتمثل في تأجير منفعة أصل معين لفترة بأجرة محددة، دون نقل الملكية (مثل تمويل المعدات أو العقار)، ويمكن أن تتضمن خيار شراء في نهاية العقد (إجارة تملّك).

1-5القرض الحسن (قرض حسن)

هو عبارة عن قرض بدون فائدة، يُعطى لأغراض اجتماعية أو تضامنية وهو بمثابة صدقة للمحتاجين، ويُسدد فقط الأصل دون فائدة، هدفه التضامن الاجتماعي والمساعدة العينية للفقراء والمحتاجين.

ويمكن أن نلخص الصيغ المذكورة أعلاه في الجدول رقم 01 كما يلي:

الجدول رقم 01: ملخص الصيغ الإسلامية التمويلية واستخداماتها.

الصيغة	المفهوم	الاستخدام
مرابحة	بيع بتكلفة + هامش ربح معلن	تمويل السلع، المستهلك، والعقارات
مشاركة	شراكة رأس المال وإدارة . توزيع أرباح وخسائر	المشروعات الاستثمارية طويلة الأجل
مضاربة	رأس مال + إدارة، دون تحمل المدير للخسائر	الاستثمار المؤقت أو المتعلق بالإدارة
إجارة	تأجير أصل مقابل أجرة بدون نقل الملكية	تأجير المعدات أو العقارات، مع خيار تملّك
قرض حسن	قرض بدون فائدة، يُرد الأصل فقط	الدعم الاجتماعي والتضامني للمحتاجين

المصدر: إعداد الباحثين بناء على ما سبق.

نجد أن هذه الصيغ تعتمد في جوهرها على المقاصد الشرعية للمالية الإسلامية من تجنّب الربا، ومنع الغرر، وحماية المال، وتحقيق العدالة الاقتصادية، ولقد وثّقت المؤسسات الشرعية مثل AAOIFI و IFSBهذه النماذج وتبنّتها ضمن المعايير المعتمدة دوليا.

2-الاقتصاد التضامني تعريفه وخصائصه ومؤسساته

2-1تعريف الاقتصاد التضامني

عرفته منظمة العمل الدولية ILO على أنه: مجموعة من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تنظمها جهات فاعلة جماعية (جمعيات، تعاونيات...) بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المحلية[2].

وعرفه معهد الأمم المتحدة للبحوث الاجتماعية على أساس الهدف الذي يسعى إليه والذي يتمثل في تحويل العلاقات الاقتصادية من علاقات سلعية بحتة إلى علاقات قائمة على التعاون، المساواة، والمساءلة المجتمعية[3].

فالاقتصاد التضامني هو نموذج اقتصادي بديل يقوم على التعاون والتكافل الاجتماعي بدلا من التنافس المحض والربح الفردي، ويهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، والتمكين الاقتصادي، والتنمية المستدامة، من خلال تنظيم أنشطة اقتصادية (إنتاج، توزيع، استهلاك، تمويل) تعود بالنفع على المجتمع ككل، لا على الأفراد فقط.

2-2خصائصه

يتميز الاقتصاد التضامني بمجموعة من الخصائص نذكر أهمها:

- **الانسان مقدم على الربح**: فالهدف الأساسي هو تلبية حاجات الإنسان والمجتمع، وليس تعظيم الأرباح فقط.
- **التسيير التشاوري**: إذ تُدار المؤسسات بشكل جماعي (مثلا من خلال الجمعيات أو التعاونيات).

- **العدالة الاجتماعية:** يسعى لتقليص الفجوة بين الفئات، وتحقيق الإنصاف في توزيع الدخل والفرص.
- **الاستدامة:** يحترم البيئة ويعتمد على الإنتاج المسؤول.
- **التكافل والتعاون:** يعزز قيم التضامن والتكافل، خاصة مع الفئات الهشة (النساء، الشباب، ذوي الإعاقة...).

2-3مؤسساته

تشمل مؤسسات الاقتصاد التضامني كل من:

- التعاونيات.
- الجمعيات الأهلية.
- المشاريع الاجتماعية.
- صناديق الادخار الجماعي.
- الاقتصاد الريفي التقليدي.
- المؤسسات غير الربحية ذات النشاط الاقتصادي.

3- القيم المشتركة بين المالية الإسلامية والاقتصاد التضامني

ترتكز القيم المشتركة بين المالية الإسلامية والاقتصاد التضامني على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تعزز العدالة الاجتماعية والاقتصادية والاستدامة، وتشجع على التعاون والمشاركة في المخاطر والمنافع، ومن أهم هذه القيم:

- **تحريم الربا والممارسات المالية الظالمة:** كل من المالية الإسلامية والاقتصاد التضامني يرفضان الربا (الفائدة) والمعاملات التي تفتقر إلى العدالة أو تحوي الغرر (عدم اليقين المفرط) والميسر (القمار)، وذلك لأن مثل هذه المعاملات تضر بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.
- **المشاركة في الربح والخسارة** :كلا النظامين يعتمدان على مبدأ الشراكة وتشارك المخاطر والعوائد بدلا من الربح المضمون بدون مخاطر، مما يعزز التوازن والعدالة في توزيع الدخل ويقلل من الاستغلال المالي.
- **العدالة الاجتماعية والتكافل:** كلا النظامين يهدفان إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الثروة بشكل عادل، والحد من الفوارق الاقتصادية، ودعم الفئات المحتاجة بمبادرات مثل الزكاة (في المالية الإسلامية) أو أشكال التضامن الاجتماعي المختلفة، ما يضمن نوعا من التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع[4].
- **الأمانة والشفافية** :الحرص على معاملات مالية شفافة وأخلاقية، تعزز الثقة بين جميع الأطراف وتحد من الغش والاحتكار، لتكون المعاملات قائمة على احترام الحقوق والواجبات.
- **تشجيع الاستثمار المنتج والتنمية المستدامة:** توجيه الأموال نحو أنشطة إنتاجية حقيقية تدعم الاقتصاد الحقيقي وتخلق فرص عمل، بدلاً من المضاربات والمكاسب غير المشروعة، مما يسهم في تحقيق تنمية مستدامة واستقرار اقتصادي.
- **المسؤولية الاجتماعية** :تشارك الأفراد والمؤسسات في المساهمة المجتمعية من خلال تمويل المشاريع التي تفيد الجميع، مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، وهو ما يشكل جزءًا لا يتجزأ من فلسفة كل من المالية الإسلامية والاقتصاد التضامني.

إن الالتزام بهذه القيم تجعل المالية الإسلامية والاقتصاد التضامني نماذج مالية تدمج بين الأهداف الاقتصادية والقيم الأخلاقية والاجتماعية، مما يؤدي إلى نظم مالية أكثر عدالة واستقرارا.

الجدول رقم 2: القيم المشتركة بين المالية الإسلامية والاقتصاد التضامني

القيمة	في المالية الإسلامية	في الاقتصاد التضامني

تقاسم المخاطر والأرباح	عبر عقود المشاركة والمضاربة التي توزع العوائد والخسائر حسب المساهمة المالية والإدارية.	من أساسيات التمويل التضامني، يقوم على مشاركة الأفراد والجماعات المخاطر عند تداول الموارد الاقتصادية
التكافل الاجتماعي	يتجلى في القرض الحسن والأدوات التضامنية (وقف، صدقات، زكاة)	يتمحور حول التضامن والتعاون بين الأفراد والمؤسسات في خدمة المحتاجين وتحقيق العدالة
الاقتصاد المنتج والتنمية المستدامة	التمويل مرتبط بأصول حقيقية، مما يحفز النشاط الاقتصادي الحقيقي ويحد من المضاربات	يركز على مبادرات محلية مستدامة تلبي حاجات المجتمع وتوفر فرص عمل للفئات الهشة
الشفافية والعقد العادل	تحريم الغرر والربا واستيفاء شروط العقود الشريعة.	يُشترط فيه الوضوح في بنية العقد بين الأطراف لضمان العدالة وتجنّب الاستغلال.

المصدر: من إعداد الباحثين.

4- التأسيس لشراكة بناءة بين المالية الإسلامية والاقتصاد التضامني

يمكن أن نؤسس لشراكة بناءة بين النظامين من خلال إيجاد إطار تكاملي فعلي بين المالية الإسلامية والاقتصاد التضامني، يتيح توظيف الصيغ التمويلية الإسلامية لخدمة أهداف العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، مع الحفاظ على القيم المشتركة التي تقوّي هذا التكامل وتُعزّزه:

- ✓ **الأساس التقني المشترك**: الصيغ الإسلامية القائمة على تقاسم المخاطر والأرباح (مشاركة/مضاربة) تنسجم مع روح الاقتصاد التضامني الذي يُقدّم التمويل القائم على الشراكات المجتمعية والعمل المشترك.
- ✓ **تعزيز التكافل عبر الأدوات الجمعية**: من خلال الجمع بين القرض الحسن وأدوات التضامن الاجتماعي من الاقتصاد التضامني يوفر حلولا تمويلية ميسرة للمشاريع الصغيرة، خاصة تلك التي تُديرها فئات ضعيفة أو نسائية.
- ✓ **استدامة عبر الأصول الحقيقية**: تمويل المشاريع التضامنية بالصيغ الإسلامية المرتبطة بأصول يعزز الاستقرار الاقتصادي ويحد من السلوكيات المضاربية أو المضارعة، ما يساهم في إرساء أساس اقتصادي منتج يدعم التنمية المحلية.
- ✓ **عدالة من خلال عقود شفافة**: الشفافية والوضوح في الاتفاق المالي، المشتركة بين النموذجين، تخلق ثقة أطراف التمويل وتدعم الإدماج المالي، خصوصًا للمجتمعات غير المهيكلة.
- ✓ **أثر مزدوج: اجتماعي واقتصادي**: الشراكة لا تنتج تمويلا يحقق مردوديّة اقتصادية فقط، بل يؤسس لتنمية انسانية ترتكز على دعم الفئات المحرومة، وتحقيق تنمية مستدامة وحماية اجتماعية.

المحور الثاني: تجليات الصيغ التمويلية الإسلامية في دعم الاقتصاد التضامني – الواقع الممارس

من الأمثلة التطبيقية للصيغ التمويلية الإسلامية التي تسهم في تعزيز الاقتصاد التضامني ما يأتي:

1-التمويل الأصغر الإسلامي (microfinance) للفئات الهشة

يُعتبر التمويل الأصغر الإسلامي أحد أهم آليات الصيغ التمويلية الإسلامية التي تسهم في دعم الاقتصاد التضامني، لا سيما من خلال استهداف الفئات الهشة والمحرومة من النظام المالي التقليدي، وفيما يلي توضيح لتجليات هذه الصيغة في الواقع:

1-1مفهوم التمويل الأصغر الإسلامي:

هو تقديم خدمات مالية (قروض صغيرة، حسابات ادخار، تأمينات تكافلية...) إلى الفئات منخفضة الدخل بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، دون الاعتماد على الفائدة (الربا)، بل من خلال صيغ تمويلية مثل :المرابحة، المضاربة، المشاركة، السلم، الإجارة، والوقف[5].

1-2دوره في دعم الاقتصاد التضامني ومزاياه: للتمويل الأصغر الإسلامي دور مهم في دعم الاقتصاد التضامني، ويتجلى هذا الدور في[6]:

- تمكين اقتصادي للفئات الهشة كالأرامل، العاطلين، الحرفيين، ذوي الاحتياجات الخاصة، عبر تمويل مشاريعهم الصغيرة المدرة للدخل.
- تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال تقليص الفوارق الاجتماعية وتحقيق التنمية البشرية.
- تشجيع المبادرة الفردية والجماعية بما يُفضي إلى تنمية محلية مستدامة.
- تعزيز روح التعاون والتكافل كما هو منصوص عليه في مبادئ الاقتصاد الإسلامي.

ومن مزايا التمويل الأصغر الإسلامي بالنسبة للفئات الهشة[7]:

- ✓ خلوه من الفائدة، ما يجعله مقبولا دينيًا واجتماعيا.
- ✓ مرونة الصيغ التمويلية، وتكيّفها مع مختلف أنواع الأنشطة الاقتصادية.
- ✓ التكافل المجتمعي، من خلال استخدام أموال الزكاة والوقف.
- ✓ تشجيع الادخار والاستثمار المسؤول بدلا من الاعتماد على المساعدات.

1-3 نماذج تطبيقية واقعية للتمويل الأصغر الإسلامي:

أ- بيت الزكاة الكويتي

يقدم برامج تمويل أصغر عبر صيغ المرابحة والمشاركة لصالح الأسر الفقيرة لتمكينها من إقامة مشاريع صغيرة مثل مشروع خياطة، ورشة ميكانيك، بقالة[8].

ب-جمعية البركة الخيرية الجزائر

تقدم قروضا حسنة وصناديق دوارة تمول عبر الزكاة والوقف، مع دعم فني وتدريب إداري للمستفيدين[9].

ت-مؤسسة التمويل الإسلامي الأصغر السودان

تستخدم صيغا مثل **السلم والمضاربة** في تمويل صغار المزارعين والنساء الريفيات، ما ساهم في تحريك النشاط الزراعي وزيادة الدخل.

إن التمويل الأصغر الإسلامي يُجسّد فعليا فلسفة الاقتصاد التضامني القائم على العدالة والتمكين والتكافل، عبر آليات شرعية وعملية تساعد الفئات الهشة على الخروج من دوائر الفقر والتبعية، وتحقيق التنمية الذاتية والمجتمعية.

2-تجربة بعض البنوك التشاركية أو الإسلامية في تمويل المشاريع الاجتماعية.

2-1البنك الإسلامي للتنمية IsDB

- ✓ يموّل مشاريع اجتماعية مثل التعليم، والصحة، والزراعة في الدول الأعضاء، بصيغ :**التمويل بالمشاركة والمضاربة والإجارة.**
- ✓ مثال: برنامج تمويل التعليم الأساسي في غرب إفريقيا، بالتعاون مع هيئات محلية[10].

2-2البنوك التشاركية بالمغرب

- ✓ بدأت بعض البنوك ك "أمنية بنك" و"بنك الصفاء" في إطلاق منتجات تهم الأسر محدودة الدخل، كتمويل سكن اجتماعي أو دعم المشاريع الصغيرة.
- ✓ تعتمد بشكل رئيسي على صيغ **المرابحة والمشاركة المتناقصة**[11].

2-3بنك البركة – الجزائر / البحرين

- ✓ تمويل مشروعات صغرى لمهنيين وحرفيين، غالبًا عبر المرابحة.
- ✓ دعم لمبادرات تعليمية وصحية عبر شراكات مع مؤسسات خيرية[12].

3-الوقف والزكاة كأدوات تمويل تضامني.

يعتبر الوقف والزكاة من أبرز الصيغ التمويلية الإسلامية، ولهما دور فعال كأدوات تمويل للاقتصاد التضامني، إذ يعكسان البعد الاجتماعي والإنساني في النظام الاقتصادي الإسلامي، ويحققان التوازن والتنمية المستدامة من خلال آليات لا تعتمد على الربح بقدر ما تركز على التكافل والعدالة الاجتماعية.

3-1آثار الوقف والزكاة في الاقتصاد التضامني:

يمثل الوقف والزكاة منظومتين تمويليتين قادرتين على دعم الاقتصاد التضامني وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك تظهر من خلال آثارهما الإيجابية ونذكر في الجدول رقم 3 بعض هذه الآثار:

الجدول رقم 3: آثار الوقف والزكاة في الاقتصاد التضامني

آثار الزكاة	آثار الوقف
تخفيف الفقر والبطالة.	يسهم في التخفيف من أعباء الدولة.
تعزيز الاستقرار المجتمعي.	يعزز دور المجتمع المدني.
زيادة الدورة الاقتصادية عبر زيادة الإنفاق.	يشجع على التمكين الاقتصادي للفئات الضعيفة.
دعم الفئات المهمشة اقتصاديا.	يعزز رأس المال الاجتماعي.

آثار الزكاة والوقف في الاقتصاد التضامني

المصدر: من إعداد الباحثين

3-2 الفرق بين الوقف والزكاة كأدوات تمويل: توجد عدة فروق بين الوقف والزكاة ومن عدة جوانب، الجدول رقم 4 يلخص عدة فروق بينهما.

الجدول رقم 4: الفرق بين الوقف والزكاة كأدوات تمويل

أداة التمويل	الوقف	الزكاة
الطبيعة	تطوعية	إلزامية
الديمومة	دائمة أو مستمرة	دورية (غالبا سنوية)
المستفيدون	أوسع نطاقا حسب نية الواقف	ثمانية مصارف محددة شرعا
هدف التمويل	التنمية المستدامة والمشاريع طويلة الأجل	تلبية الحاجات الأساسية
التركيز	البنية التحتية والقطاعات الاجتماعية	الفئات المحتاجة مباشرة

المصدر: من إعداد الباحثين

3-3التطبيقات الواقعية للوقف والزكاة

من التطبيقات الواقعية للوقف والزكاة كأدوات تمويل في الاقتصاد التضامني نذكر البعض منها على مستوى بعض دول العالم الإسلامي:

3-3-1 الوقف

- ✓ **في ماليزيا:** مشروع Waqf Selangor Muamalat يستثمر أموال الوقف في عقارات وتجارات، وتوجه الأرباح لتمويل التعليم والصحة والسكن الاجتماعي.
- ✓ **في تركيا:** مؤسسات الوقف تمول منحا دراسية، مستشفيات خيرية، ومشاريع زراعية تعود أرباحها على فقراء المناطق الريفية[13].

3-3-2 الزكاة كصندوق تنمية مجتمعية

- ✓ **في السودان:** ديوان الزكاة ينفذ برامج تمويل عبر صناديق دوارة للفقراء من خلال شراكات مع البنوك الإسلامية[14].
- ✓ **في قطر والكويت:** تمويل مشاريع صغرى مدعومة من بيت الزكاة، مثل: مشروع دعم الأسر المنتجة وقروض بدون فوائد.

3-4 تحليل محدودية هذه التجارب ونجاحاتها.

من خلال التجارب التي اطلعنا عليها نجد أن **التمويل الأصغر الإسلامي** قد مكّن الآلاف من الفئات الهشة (نساء، شباب، ريفيين) من إطلاق مشاريع صغرى وتحقيق دخل ذاتي، وهذا أمر إيجابي يحسب لفائدة هذه الصيغة، **وكذلك الزكاة** تعتبر مصدرا ثابت للدخل الاجتماعي، مما مكن من إنشاء مشاريع مدرة للدخل في عدة دول، وعند تفعيل **الوقف** استثماريا، فإنه يحقق استدامة مالية للبرامج التضامنية (مثل التعليم المجاني أو الرعاية الصحية)، في حين نجد أن **البنوك الإسلامية قد** توسعت في استخدام أدوات تشاركية لتمويل أنشطة تنموية، خاصة في الدول الإسلامية، وقامت بعض البنوك بشراكة مع جمعيات خيرية لتحسين الأثر الاجتماعي.

رغم وجود نجاحات ملموسة في استخدام هذه **الصيغ التمويلية الإسلامية** لدعم الاقتصاد التضامني، إلا أن هذه التجارب لا تزال محدودة الأثر بسبب عوامل هيكلية وتشغيلية، إذ أن الكثير من الدول تفتقر لقوانين حديثة تنظم الوقف كأداة تنموية، أو تسمح للبنوك بتوجيه جزء من أنشطتها نحو تمويل غير ربحي، كذلك الاعتماد المفرط على المرابحة من أغلب البنوك الإسلامية التي تميل إلى صيغ تجارية منخفضة المخاطر (كالمرابحة)، وتبتعد عن الصيغ التشاركية الحقيقية (كالمضاربة والمشاركة) بسبب مخاوف التشغيل والرقابة. بالإضافة إلى ضعف الكفاءة الإدارية نتيجة نقص الخبرات في إدارة أموال الوقف أو مشاريع الزكاة وهذا ما يقف عائقا دون الاستدامة.

المحور الثالث: التحديات التي تواجه تفعيل الشراكة بين المالية الإسلامية والاقتصاد التضامني والحلول المقترحة ورؤى لتعزيز هذه الشراكة في المستقبل.

1- التحديات التي تواجه تفعيل الشراكة بين المالية الإسلامية والاقتصاد التضامني

يُعد تفعيل الشراكة بين المالية الإسلامية والاقتصاد التضامني خطوة استراتيجية نحو تحقيق تنمية اقتصادية أكثر عدالة وشمولًا، ولكن تواجه هذه الشراكة العديد من التحديات، منها ما هو مؤسساتي، وما هو تشريعي، بالإضافة إلى تحديات تتعلق بالوعي والثقافة المالية والاجتماعية. وفيما يلي أبرز هذه التحديات:

1-1تحديات تشريعية وقانونية: (غياب إطار قانوني جامع).

لا توجد قوانين واضحة ومنظمة لتنسيق العمل بين المالية الإسلامية (مثل الصكوك، الزكاة، الوقف، التمويل الإسلامي) ومؤسسات الاقتصاد التضامني (مثل التعاونيات، الجمعيات، المشاريع الاجتماعية).

فالتشريعات الحالية في بعض الدول لا تسمح بالتكامل بين الآليات المالية الإسلامية وآليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، إذ أن المالية الإسلامية تستند إلى قواعد الفقه الإسلامي ومبادئ الشريعة مثل تحريم الربا (الفائدة)، وتحريم الغرر (الجهالة)، وتشجيع التمويل القائم على الشراكة وتحمل المخاطر (المضاربة، المشاركة، المرابحة، وغيرها).

بينما يقوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على قيم مدنية وعلمانية في معظم الدول، ويُدار من خلال منظمات تعاونية، جمعيات أهلية، وصناديق مجتمعية تعمل وفق قوانين العمل المدني، وليس بالضرورة وفق مرجعية دينية، هذا التباين قد يؤدي إلى تعارض تشريعي بين قواعد الشريعة والتشريعات الوضعية، ما يعطل إمكانية إدماج أدوات مالية إسلامية داخل منظومة الاقتصاد التضامني.

1-2تحديات مؤسسية (ضعف التنسيق المؤسسي).

- ✓ هناك غياب للتكامل بين المؤسسات المالية الإسلامية (كالمصارف الإسلامية، شركات التمويل، مؤسسات الزكاة والوقف) ومؤسسات الاقتصاد التضامني (كالجمعيات الخيرية، التعاونيات، صناديق التضامن)، فرغم ما تحمله المؤسسات المالية الإسلامية ومؤسسات الاقتصاد التضامني من أهداف متقاربة في خدمة التنمية الاجتماعية ومحاربة الفقر وتعزيز العدالة الاقتصادية، فإن الواقع في العديد من الدول يشهد ضعفًا شديدًا أو غيابًا شبه كلي للتكامل والتنسيق بين الجانبين، هذا الانفصال في الأدوار والوظائف لا يعبّر فقط عن فجوة مؤسساتية، بل يمثل تحديًا هيكليًا يُقوّض فرص تحقيق تنمية عادلة ومستدامة، خاصة في البيئات التي تعاني من هشاشة اقتصادية واجتماعية.
- ✓ كذلك ضعف التنسيق يؤدي إلى تكرار الجهود وغياب استراتيجية موحدة للاستفادة من الموارد[15].

1-3تحديات فقهية وابتكارية (قصور الاجتهاد المعاصر في إيجاد أدوات جديدة تناسب الواقع).

- ✓ قلة المنتجات المالية الإسلامية المصممة خصيصا لدعم الاقتصاد التضامني (مثل التمويل الصغير الإسلامي، الصكوك الاجتماعية، الوقف التنموي).
- ✓ محدودية النماذج التمويلية التي تراعي البعد الاجتماعي والتضامني.

1-4تحديات التمويل المستدام والتقييم.

صعوبة حصول مؤسسات الاقتصاد التضامني على تمويل من المصارف الإسلامية ويرجع ذلك أساسا إلى محدودية الضمانات التي يمكن أن تقدمها هذه المؤسسات، بالإضافة إلى ضعف الجدارة الائتمانية في كثير من الحالات، فغالبا ما تكون هذه المؤسسات صغيرة أو حديثة النشأة، وتعتمد في تمويلها على موارد جماعية أو مجهودات تطوعية، مما يجعل من الصعب عليها إثبات قدرتها على سداد القروض وفقا لمعايير المصارف، وتُولي المصارف الإسلامية اهتماما كبيرا بالضمانات الشرعية والجدوى الاقتصادية، نظرا لارتباطها بعقود تمويل شرعية مثل المرابحة أو المضاربة، والتي تتطلب شفافية في النشاط التجاري وقدرة على تحقيق الأرباح، كما أن ضعف البنية الإدارية في بعض مؤسسات الاقتصاد التضامني يزيد من تردد المصارف في المخاطرة بتمويلها. ومن جهة أخرى فإن عدم توفر سجلات مالية دقيقة أو دراسات جدوى محكمة يعمّق فجوة الثقة بين هذه المؤسسات والقطاع المصرفي الإسلامي، لذلك تبقى الحاجة قائمة لإيجاد آليات تمويلية بديلة أو صناديق تضامن خاصة تدعم هذه المؤسسات، بما يتماشى مع مبادئ الشريعة ويأخذ بعين الاعتبار خصوصيات العمل التضامني.

1-5تحديات تتعلق بالحوكمة والشفافية

- ✓ ضعف الحوكمة داخل بعض مؤسسات الاقتصاد التضامني أو الوقف والزكاة، ما يؤدي إلى ضعف الثقة وتردد المؤسسات المالية في التعاون معها[16].

1-6تحديات العولمة والأنظمة الاقتصادية التقليدية

سيطرة النظام الرأسمالي التقليدي الذي لا يشجع على نماذج الاقتصاد التضامني، ولا على آليات التمويل الإسلامي التي تعتمد على القيم والأخلاق، ففي المشهد الاقتصادي العالمي، تهيمن النظم الرأسمالية التقليدية التي تقوم على حرية السوق، وتعظيم الربح، والمنافسة الفردية. ورغم نجاح هذه النظم في تحقيق معدلات نمو مرتفعة في بعض السياقات، إلا أنها لا تتيح مساحة كافية لنماذج بديلة مثل الاقتصاد التضامني أو التمويل الإسلامي، خاصة تلك التي تضع القيم الإنسانية والأخلاقية في صلب عملها.

النظام الرأسمالي لا يُشجّع بطبيعته على الآليات التي تحدّ من تراكم رأس المال في أيدي القلة، ولا على المفاهيم التي تتحدى مبدأ الربح كغاية قصوى، فمؤسسات الاقتصاد التضامني، مثل التعاونيات، والجمعيات، وصناديق التضامن، التي تقوم على المشاركة الجماعية والعدالة التوزيعية، تُعامل غالبا كفاعلين هامشيين في السوق، ولا تحصل على الدعم أو التسهيلات التشريعية التي تُمنح للقطاع الخاص الربحي.

كذلك، فإن التمويل الإسلامي، الذي يرتكز على مبادئ تحريم الربا، تقاسم المخاطر، تشجيع الشراكة، والالتزام الأخلاقي، يُعتبر في كثير من الأحيان نظاما "غير مألوف" داخل منظومة السوق الحرة[17]، حيث تُفضَّل أدوات التمويل القائمة على الفائدة والضمانات المالية الصارمة،

إن هذه الهيمنة الرأسمالية تجعل من الصعب على البنوك الإسلامية أن تنافس على قدم المساواة، كما تعيق إدراج أدوات مثل الزكاة، الوقف، والصكوك الاجتماعية ضمن المنظومة الاقتصادية العامة.

والنتيجة أن كلاً من الاقتصاد التضامني والتمويل الإسلامي يُهمَّشان تدريجيًا، ويُنظر إليهما كخيارات بديلة أو مكمّلة، لا كنماذج قادرة على تقديم حلول جوهرية لمشاكل مثل الفقر، التهميش، أو فشل التنمية الشاملة .ما لم يُكسر هذا الاحتكار المفاهيمي والمؤسسي للرأسمالية، سيظل هناك حاجز هيكلي يمنع ظهور اقتصاد يقوم على القيم، التضامن، والعدالة كمرتكزات أساسية.

1-7تحديات تتعلق بالوعي والتحفيز

- ✓ نقص في فهم مفهوم الاقتصاد التضامني ضمن أوساط المؤسسات المالية الإسلامية.
- ✓ ضعف في الثقافة المالية لدى أفراد المجتمع، خاصة فيما يتعلق بالمنتجات المالية الإسلامية وآليات التضامن الاقتصادي.
- ✓ الحكومات في كثير من الدول لا توفر حوافز كافية لتشجيع التعاون بين المالية الإسلامية والاقتصاد التضامني، مثل الإعفاءات الضريبية، أو دعم المشاريع المشتركة.

2-رؤى لتعزيز الشراكة ومواجهة التحديات

رغم هذه التحديات، فإن هناك فرصًا واعدة لتفعيل هذه الشراكة إذا ما تم العمل على:

- ✓ إنشاء نماذج متكاملة تجمع بين التمويل التجاري والاجتماعي، مثل "الوقف المنتج" أو "الصكوك الوقفية."
- ✓ تطوير منصة رقمية موحدة لربط المؤسسات من خلال اعتماد حلول رقمية وتطبيقات تكنولوجية لربط الجهات التمويلية.
- ✓ تعزيز دور الدولة في سن تشريعات تنظيمية تُلزم بالتكامل بين أدوات التمويل.
- ✓ دعم البحث العلمي في المجال التطبيقي من خلال زيادة الإنفاق على البحث العلمي لإيجاد حلول عملية للتكامل.
- ✓ اعتماد نموذج حوكمة يدمج ثلاث مستويات: المؤسسي – المجتمعي – الرقابي.
- ✓ توحيد معايير الأداء والرقابة الشرعية.
- ✓ إنشاء قاعدة بيانات وطنية للمستفيدين والمانحين لزيادة الكفاءة والشفافية.
- ✓ تكوين كوادر مهنية عبر برامج تدريبية متخصصة.
- ✓ إصلاح تشريعي يسمح بتوجيه أموال الزكاة والوقف إلى مشاريع تنموية.
- ✓ العمل على دعم الشراكات مع الجهات غير الحكومية والقطاع الخاص.
- ✓ تطوير مؤشرات أداء لقياس أثر أدوات التمويل الإسلامي على التنمية.

3- نموذج تكاملي عملي بين التمويل الإسلامي والاقتصاد التضامني

3-1نموذج تكاملي: صندوق الزراعة التشاركي المستدام

يعتبر هذا النموذج نموذجا تكامليا عمليا للشراكة بين المالية الإسلامية والاقتصاد التضامني في قطاع الزراعة، وهو من القطاعات الحيوية في الاقتصادات النامية، ويُعد ميدانا خصبا لتطبيق آليات تضامنية وتمويل إسلامي عادل ومستدام.

- **الهدف من النموذج:** دعم وتمويل صغار الفلاحين والمنتجين الزراعيين عبر آليات تمويل إسلامية وبُنى تضامنية، بهدف تحقيق الاكتفاء الغذائي، وتمكين المجتمعات الريفية، وتقليل الفقر.
- **المكونات الأساسية للنموذج:**
  - **مصادر التمويل (مالية إسلامية):**
    - الوقف الزراعي :تخصيص أراضٍ أو معدات زراعية وقفية يُستثمر ريعها في دعم المشروع.
    - صكوك زراعية تنموية :إصدار صكوك تمويل مشاريع زراعية، توجه عوائدها للفلاحين بشراكة إنتاج.
    - أموال الزكاة :تُوجَّه إلى الفلاحين الأكثر حاجة كدعم غير مردود.

✎ التمويل بالمشاركة (مضاربة – مشاركة) :عقد شراكة بين المؤسسة المالية والفلاح، حيث تموّل المؤسسة المشروع الزراعي مقابل حصة من الأرباح.

- **آلية التضامن (اقتصاد تضامني):**

✎ تعاونية فلاحية إسلامية :تُنشأ تعاونية يشارك فيها الفلاحون كأعضاء لتنسيق الجهود، وتقليل التكاليف، وتحقيق التسويق الجماعي.

✎ صندوق داخلي للتكافل الزراعي :مساهمات رمزية من الأعضاء لدعم بعضهم عند الكوارث أو تقلبات السوق.

✎ التدريب التشاركي :برامج تعليمية مشتركة لرفع كفاءة الفلاحين، بإشراف المؤسسة الشريكة.

- **الإدارة والحوكمة:**

✎ إدارة مستقلة مكونة من:

–ممثلين عن الفلاحين.

–ممثلين عن المؤسسة المالية الإسلامية.

–جهة رقابة شرعية.

✎ تعتمد الشفافية والرقابة الدورية وفق المعايير الشرعية والمحاسبية.

- **آليات توزيع الأرباح والخسائر:**

✎ يتم الاتفاق على نسبة توزيع الأرباح من البداية (وفق عقود المضاربة أو المشاركة).

✎ في حال الخسارة: تتحملها المؤسسة المالية ما لم تكن بسبب تعدٍ أو تقصير من الفلاح (وفق أحكام الشريعة).

الفوائد المتوقعة:

- تمكين صغار الفلاحين دون إثقالهم بالديون الربوية.
- تعزيز التكافل بين أفراد المجتمع الريفي.
- إحياء أدوات الوقف والزكاة بشكل تنموي.
- رفع الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي.

مثال تطبيقي (مصغر):

في ولاية ريفية، تقوم مؤسسة مالية إسلامية بإصدار صكوك زراعية بقيمة 5 ملايين دولار لتمويل 200 فلاح ضمن تعاونية إسلامية. تُستخدم الأموال في توفير المعدات، البذور، والدعم الفني. يجري توزيع الأرباح نهاية الموسم حسب الاتفاق، وتُوجَّه 10% من الأرباح إلى صندوق التكافل التعاوني.

3–2نموذج: مؤسسة التمكين المجتمعي الإسلامي

الهدف: تمكين الفئات الهشة (كالنساء المعيلات، الشباب العاطلين، الحرفيين الصغار) من إنشاء مشاريع مدرة للدخل، عبر تمويل إسلامي صغير، قائم على مبادئ التضامن والتكافل.

المكونات الرئيسية للنموذج:

- **آليات التمويل الإسلامي الأصغر:** عقود شرعية مرنة مثل:

✎ المرابحة للآمر بالشراء :تمويل شراء أدوات/معدات إنتاج.

✎ المضاربة :تمويل مشاريع تجارية أو خدمية بفكرة من العميل والعمل من جانبه، والمال من المؤسسة.

✎ الإجارة المنتهية بالتمليك :لتمويل أصول صغيرة مثل آلات الخياطة، عربات متنقلة.

✎ القراض التضامني (تمويل جماعي) :تمويل مجموعة من المستفيدين بصيغة مشاركة جماعية، حيث يُحاسَب الفريق كوحدة واحدة.

- **البعد التضامني: مكونات الاقتصاد التضامني داخل النموذج:**

✎ تشكيل "مجموعات الضمان الذاتي :"كل مجموعة (5–10 أفراد) تضمن بعضها البعض أمام المؤسسة، وتدير المشروع بروح جماعية.

✎ صندوق داخلي تضامني :يُجمع من أرباح المستفيدين بنسبة بسيطة (مثلاً 2–5%) ويُستخدم لدعم أفراد المجموعة عند الطوارئ أو الفشل المؤقت في السداد.

✎ منصة تسويق جماعي :الترويج للمنتجات اليدوية والحرفية ضمن علامة تجارية تضامنية موحدة (مثل "صُنع بكرامة").

- **دعم غير مالي:**

✎ تدريب وتأهيل ريادي :بناء مهارات إدارة المشروع، التسويق، التمويل.

✎ التوجيه والإرشاد :متابعة استشارية مستمرة.

✎ ربط مع الأسواق المحلية :عبر شراكات مع مؤسسات وجمعيات.

- **التمويل المستدام:**

✎ تمويل ابتدائي :من أموال الزكاة، الأوقاف، أو التبرعات الإسلامية.

✎ إعادة تدوير الأموال :الأرباح تُعاد استثمارها لتمويل مستفيدين جدد (نموذج الدائرة المالية المغلقة).

الفوائد المتوقعة:

- تمكين اقتصادي للفئات الهشة دون اللجوء للربا.
- تشجيع روح التعاون والتكافل داخل المجتمع.
- تعزيز ثقافة المسؤولية والالتزام من خلال الضمان الجماعي.
- توفير تمويل مستدام ومراعٍ للشريعة.

مثال واقعي مبسط:

في مدينة حضرية منخفضة الدخل، أُنشئت مؤسسة "تمكين" بالشراكة بين مصرف إسلامي وجمعية محلية، قامت المؤسسة بتمويل 50 امرأة معيلة بصيغة المرابحة، لبدء مشاريع خياطة منزلية، أنشأن تعاونية تسويق إلكتروني جماعية باسم "أنامل"، مع صندوق تضامن داخلي يغطي الأعطال أو الكوارث الصغيرة، بعد عام، أعادت 80% من النساء تمويل مشاريعهن، وتم تمويل 30 مستفيدة جديدة من أرباح العائدات.

خاتمة

تمثل الصيغ التمويلية الإسلامية أدوات مالية مرنة وفعالة تجمع بين البعد الاقتصادي والبعد القيمي، ما يجعلها مؤهلة للعب دور ريادي في دعم الاقتصاد التضامني، خاصة في المجتمعات التي تعاني من الفقر والتهميش المالي وقد أظهرت التجارب الواقعية – سواء عبر التمويل الأصغر الإسلامي أو مؤسسات الوقف والزكاة أو البنوك التشاركية – أن هذه الصيغ قادرة على تعزيز التمكين الاقتصادي، وتقليص الفوارق الاجتماعية، وتحقيق تنمية محلية مستدامة. لكن، رغم ما تحمله من إمكانيات، فإن التطبيق العملي ما يزال يواجه تحديات على مستوى الحوكمة والتمويل والإطار القانوني والتنسيق بين الفاعلين.

أهم النتائج:

- **التكامل بين القيم والممارسة** :الصيغ التمويلية الإسلامية تحقق انسجامًا بين مبادئ العدالة الاجتماعية والتكافل وبين آليات التمويل الحديثة.
- **دور فعّال في التمكين** :أثبتت التجارب أن التمويل الأصغر الإسلامي أداة ناجعة لتمكين الفئات الهشة، خاصة النساء والشباب.
- **ضعف استخدام الصيغ التشاركية** :أغلب البنوك الإسلامية تركز على صيغ آمنة (كالمرابحة) وتتجنب صيغ المشاركة والمضاربة رغم فاعليتها في الاقتصاد التضامني.
- **عدم استغلال الوقف والزكاة بالشكل الأمثل** :رغم وجود إمكانيات ضخمة، إلا أن الإطار التشريعي وضعف الإدارة يحولان دون توظيفها الفعال.
- **نجاحات جزئية مقابل تحديات هيكلية** :توجد تجارب ناجحة لكنها تبقى محدودة بسبب غياب التنسيق المؤسسي وشح التمويل المستدام.

التوصيات

أولا: على المستوى التشريعي والمؤسسي:

- تحديث الإطار القانوني المنظم للوقف والزكاة والبنوك الإسلامية، بما يسمح بتمويل مشاريع اجتماعية وتنموية.
- دعم استقلالية مؤسسات التمويل التضامني وتمكينها من الوصول إلى مصادر تمويل متنوعة (زكاة، وقف، شراكات...).
- إنشاء بنوك أو نوافذ خاصة بالتمويل التضامني الإسلامي داخل البنوك التشاركية.

ثانيا: على المستوى الإداري والتشغيلي

- تعزيز استخدام الصيغ التشاركية كالمشاركة والمضاربة والإجارة المنتهية بالتمليك لتمويل المشاريع الاجتماعية.
- تحسين الحوكمة وإدارة الموارد الوقفية والزكوية باستخدام أدوات المحاسبة الحديثة والرقمنة.
- ربط التمويل بالدعم غير المالي (مثل التدريب، الاستشارات، التتبع الميداني) لضمان استدامة المشاريع الصغيرة

ثالثا: على المستوى الاجتماعي والثقافي

- توعية المجتمع المدني بدور هذه الصيغ في تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية.
- تشجيع ثقافة العمل والادخار والاستثمار المنتج بدلًا من الاعتماد على الإعانات فقط.
- دعم البحوث التطبيقية في الجامعات ومراكز الفكر حول الاقتصاد التضامني الإسلامي.

الإحالات

[1] – هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعايير الشرعية**، المعيار الشرعي رقم 8، المرابحة، ص234.

[2] – ILO, The Reader on Social and Solidarity Economy, 2011, as www.ilo.org.

[3] – UNRISD, Social and Solidarity Economy: Towards Inclusive and Sustainable Development,2014, as www.unrisd.org/80256B3C005BB128/(httpProjects)/8B18F3E24CE976E4C1257CE6003C52A1.

[4]– رحيم حسين، **تطوير آليات المالية الإسلامية التضامنية الداعمة للاستثمار نموذج صناديق الوقف للمشروعات الصغرى**، مجلة الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، المجلد 4، العدد 8، 2015، ص23.

[5]– سامي السويلم، **التمويل الإسلامي**، المفاهيم والآليات والتحديات، البنك الإسلامي للتنمية – معهد التدريب والبحوث الإسلاميةIRTI) ، 2020، ص25.

[6]– دور التمويل الأصغر الإسلامي في تمكين المرأة اقتصاديا، دراسة منشورة في مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي، جامعة الأزهر.

[7] – محمود علي عبد الحميد، **وسائل تفعيل تمويل المشاريع الصغيرة من منظور الاقتصاد الإسلامي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 2008، ص64-67.

[8] – بيت الزكاة الكويتي، تقارير سنوية على الموقع الرسمي https://www.zakathouse.org.kw

[9] – الموقع الرسمي لجمعية البركة الخيرية الجزائر، https://elbaraka.org/donation

[10] – البنك الإسلامي للتنمية، https://irti.org

[11]– أمنية بنك، https://www.umniabank.ma

[12]– بنك البركة الجزائري، https://www.albaraka-bank.dz

[13]– **الوقف الإسلامي في تركيا وماليزيا**، تقرير البنك الدولي:
"Awqaf for Development: Innovative Models and Best Practices", World Bank & IsDB, 2019.

[14]– ديوان الزكاة السوداني، http://www.zakat-sudan.org

[15] – Hendri Hermawan et al, social finance inIndonesia: Opportunities, challenges, and its role in empowering society, Review of Islamic Social Finance and Entrepreneurship, Volume 2, Issue 1, 2023, p55-56.

[16] – Randwati Maulina et al, The integration of Islamic social and commercial finance (IISCF), Magazine Heliyon, Volume 9, Issue 11, 2023, p15.

[17]– محمد عمر شابرا، **نحو نظام نقدي عادل** – دراسة للنقود والمصارف والسياسة النقدية في ضوء الإسلام، ترجمة سيد محمد سكر، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص31-35.